

بعض الأفكار بشأن التقارب الدولي

حول معايير كفاية رأس المال⁽¹⁾

يسرني أن تتاح لي فرصة التحدث إليكم في هذا اليوم، وذلك نيابة عن محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إن إطار العمل المقترح لموضوع "التقارب الدولي بشأن كفاية ومعايير رأس المال"، والذي أقره محافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول العشرة الكبرى في شهر يوليو من عام ١٩٨٨، يعتبر مسألة جوهرية بالنسبة لنا ولبنوكنا. ولقد تابعنا باهتمام شديد خلال السنتين الماضيتين المناقشات المستمرة حول هذا الموضوع، ولا يسعنا إلا أن نعبر عن عظيم تقديرنا لمن قاموا بمعالجة هذا الموضوع الصعب. كما نود أن نؤكد للجنة بازل حول الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية تقديرنا العميق لدورها في تعزيز الممارسات الرقابية.

وكما تعلمون، فإن أهداف مقترح بازل تتمثل في التوصل إلى معيار موحد لقياس مدى كفاية رأسمال البنوك بناء على مقياس لمخاطر رأس المال، وفي وضع حد أدنى موحد لرأس المال المستهدف للبنوك التي تعمل على مستوى دولي بما يترتب على ذلك من تعزيز لاستقرار النظام المصرفي في مجموعة الدول العشرة. إن مقترح بازل، بصفة عامة، شبيه بالمقترح الذي اتفقت عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول تقييم كفاية رأس المال ورأس المال الأولي والذي صدر في ٨ يناير من عام ١٩٨٧. أضف إلى ذلك أن هذا المقترح قد استغرق قرابة عشرة سنوات من المداولات والمناقشات التي أجرتها السلطات الرقابية في السوق الأوروبية المشتركة كجزء من التحرك نحو قيام سوق أوروبي موحد للخدمات المالية مع حلول

(1) أُلقيت في يوم ١٣ من شهر أكتوبر عام ١٩٨٨، بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الخامس للرقابة المصرفية، في طوكيو - اليابان.

عام ١٩٩٢، وكسلسلة طويلة من عمليات حسابية تجريبية شملت البنوك الرئيسية ذات الأنشطة الدولية في تلك الدول. كما أن المبادئ الرئيسية للمقترح قد نوقشت في مؤتمرات سابقة عن الرقابة المصرفية، وبخاصة في أمستردام.

ولقد لاحظت السلطات المسؤولة عن الرقابة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي أنه من المرغوب فيه وجود معايير مشابهة للحد الأدنى لكفاية رأس المال لدى بنوكها التي تعمل في ظروف مماثلة. لذلك، فإن تبني طريقة منطقية تقوم على الترجيح بالمخاطرة نعتبره قرارًا صائبًا، لأننا على يقين بأن مثل هذه الطريقة تعد إجراء عمليًا لتعزيز معايير رأس المال لدى البنوك، وبالتالي سلامة النظام المصرفي الدولي، وذلك بالرغم مما تبديه دول مجلس التعاون الخليجي من تحفظات قوية بشأن بعض عناصر الطريقة المقترحة.

من جانب آخر، فإن "طريقة قياس درجة المخاطر لكل بلد" تعد من الأمور التي يوليها محافظو البنوك والسلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي اهتماما شديداً. ولقد درست لجنة بازل مقترحات مختلفة حول تضمين درجة مخاطر التحويل فيما بين الدول في إطار عملها. وكان أحد المقترحات الأولية التي درستها اللجنة يميز ما بين المطالب على المؤسسات المحلية والمطالب على سائر الجهات الأجنبية. أما الطريقة التي تم تبينها في النهاية فقد تضمنت تمييزاً بين مجموعتين من الدول: تتكون المجموعة الأولى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا الدول التي أبرمت ترتيبات اقتراض خاصة مع صندوق النقد الدولي إلى جانب الترتيبات العامة لعمليات الاقتراض⁽¹⁾، في حين تتكون المجموعة الثانية من بقية دول العالم.

(1) حددت هذه المجموعة والمخصص لها الأوزان ذات المخاطر المنخفضة بحيث تشمل بالإضافة إلى مجموعة الدول العشرة، كلا من: أستراليا، النمسا، الدانمارك، فنلندا، اليونان، آيسلندا، أيرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا.

ولقد سررنا قبل أشهر مضت عندما تم تعميم نسخة ديسمبر عام ١٩٨٧ من مقترح بازل، والتي برأينا تضيف تحسينات على سابقتها الصادرة في عام ١٩٨٦، إلا أنها عادت الآن إلى تصنيف الدول بصورة تحكيمية، الأمر الذي يجعلني أثير تساؤلاً حول الدافع أو السبب المنطقي لهذا التغيير. وكان علينا أن نشير ذلك التساؤل لاعتقادنا الجازم بأن تحديد أوزان المخاطر وفقاً لفوارق شكلية غير دقيقة ليس إلا تبسيطاً غير مقبول لقضية معقدة. في حين أن تجاهل الأوضاع المالية المتباينة لمختلف الدول ولبنوكها لا يحل المشكلة كلية، بل يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات عدم الاتفاق مستقبلاً. كما أن تبني معايير شكلية بحتة خاصة بتصنيف الدول من أجل قياس وزن مخاطر الائتمان يعتبر أمراً غير عادل وغير سليم من الناحية الفنية، وسيؤدي بالتالي إلى تشويه عملية تخصيص الأموال في النظام المصرفي الدولي.

وهذه المسألة من وجهة نظر السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، تعتبر جوهرية لدرجة أنه يتوجب معها سرد المزيد من التفاصيل أمامكم. ولقد تم اعتبار تباين الأوضاع الائتمانية فيما بين الدول الصناعية وغير الصناعية أحد التفسيرات المقدمة للتمييز فيما بين الدول. وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فإن تنفيذ مثل هذه الفكرة يشير ضمناً إلى أن بعض الدول الرئيسية المدينة لنا تتمتع بتصنيف أفضل من دولنا الدائنة لها، ولا أظن أنه يخفى عليكم بأن تلك القواعد من وضع السلطات المسؤولة في الدول المدينة ذاتها. ولقد صدرت تلك الإحصاءات الدولية التي تبين هذا التناقض عن بنك التسويات الدولية الذي قام بنشر ورقة كفاية رأس المال. وليس في نيتي أن أزعجكم بسرد الأرقام، ولكن أحدث إحصائية لبنك التسويات الدولية عن تطورات الأسواق المالية والمصرفية الدولية تشير إلى أن تمويل دول مجلس التعاون الخليجي للبنوك الدولية يعتبر أعلى بثلاث مرات من مستوى

اقتراضنا. في حين أن الموجودات والمطلوبات فيما بين الدول الصناعية توازن بعضها بعضًا تقريبًا، كما أن الدول الصناعية الرئيسية قد استفادت جيدًا من تسهيلات الاقتراض الدولية. ولو أخذنا هذه الحقائق الأساسية في اعتبارنا، لتبين لنا أن التمييز المقترح بشأن قياس درجة مخاطر التحويل فيما بين الدول لا يعمل، من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، على تعزيز ملاءة البنوك الدولية، بل إنه يساعد على تزويد الحكومات، والبنوك والصناعات التي تمتلكها الحكومات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأموال أرخص. كما يساعد على توفير متطلباتها بسبب وجود كمية ضخمة من الديون في ميزانياتها العمومية، وذلك بالمقارنة بمقتضي القطاع العام وبالمستوى الفعلي الموجود للأموال الخاصة. وما يهمننا أكثر هو عدم سلامة هذا الأمر مقارنة بالأسس الاقتصادية وغيرها لعام ١٩٨٨.

والتفسير الآخر للطريقة المقترحة بشأن قياس درجة مخاطر التحويل فيما بين الدول أنه يقوم على أساس الموقف المتخذ من حرية تحرك رأس المال. وفي هذا الصدد، نرى من الضروري أن نسأل أيضًا: هل نتخيل حقًا عدم وجود قيود على حرية تحرك رأس المال فيما بين دول السوق الأوروبية المشتركة، أو فيما بين مجموعة الدول العشرة أو فيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟ انني على يقين بأن الزملاء الذين يمثلون السلطات المنفذة لهذه اللوائح يعرفون الإجابة أفضل مني. وأما عن الدول التي أمثلها، فالكل يعلم أنها لا تمارس مثل هذه القيود. وأرجو أن تسمحوا لي أن أضيف بأن سياساتنا بشأن حرية تحرك رؤوس الأموال لا تفيدنا نحن فحسب، بل إنها أيضًا مفيدة إلى حد كبير للدول الصناعية ولمقتريها ولبنوكها.

ونحن ندرك أن مقترح لجنة بازل حول التقارب الدولي بشأن قياس ومعايير رأس المال يتوقع قبوله ليس من مجموعة الدول العشرة فحسب، بل ومن الدول الأخرى أيضاً. ولو وافقنا بأن النظام المقترح يجب أن يكون على نطاق عالمي، فإنه يتعين أن يكون دولياً بالفعل. وكونه "دولياً بالفعل"، من وجهة نظرنا، يعني ضرورة المشاركة الفعلية في النقاش قبل نشر إطار العمل، ويعني كذلك توفير فرصة حقيقية أمام مدخلات أساسية من جانب أي طرف وليس مجرد الموافقة.

وحسب معلوماتي، فإن موظفي صندوق النقد الدولي قد عبروا للجنة بازل عن قلقهم بشأن أسلوب تصنيف الدول، حيث أن هؤلاء الموظفين مهتمون بما ينطوي عليه وضع تمييز محدد وواضح بين أوزان مخاطر الأصول لمطالب البنوك على أعضاء الصندوق، وبخاصة عندما لا تعكس تلك الفوارق تماماً اعتبارات رشيدة. وقد نقل موظفو صندوق النقد الدولي قلقهم هذا إلى سكرتارية لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية في بنك التسويات الدولية، في حين قدمت إدارة الصندوق إلى السلطات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضاً رسمياً على الاستخدام المقترح في السابق لفئة الدول الصناعية في الصندوق لهذا الغرض.

وفي الختام، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأقترح قيام جهد دولي حقيقي من أجل التوصل إلى معايير مشتركة لكفاية رأس المال. وأني أقترح تكوين فريق عمل يتولى دراسة الموضوع بأكمله من جديد، ويخرج بنهج منطقي وسليم قائم على معايير اقتصادية ومالية. وكلنا يعلم أن هذا الفريق لن يكون فعالاً بحق لو ضم في عضويته ممثلين لجميع الدول. ولربما يستطيع ممثلون عن المجموعات الاقتصادية الرئيسية الإقليمية، من أماكن مختلفة في العالم، العمل سوياً مع لجنة بازل لتنقيح نسخة يوليو عام ١٩٨٨ بشأن معايير كفاية رأس المال.

وهذا الفريق يمكنه، على سبيل المثال، أن يبدأ مناقشاته حول طريقة قياس درجة مخاطر التحويل فيما بين الدول. وبصفة عامة، فقد يكون من المفيد الأخذ في الاعتبار الحقائق التالية، والخروج بتصور شامل منها:

- حجم حصة الدولة في صندوق النقد الدولي.
- حجم الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
- الوضع المالي العام لدى الصندوق.
- الوضع العام للدولة في حسابات حقوق السحب الخاصة.
- الوضع المالي الإجمالي للدولة وإمكاناتها الاقتصادية.

وبعد أن يقوم فريق العمل المقترح بمناقشة هذه الأفكار والجوانب الأخرى، فإنه يرفع النتائج إلى مؤتمر خاص، يمكن التوصل من خلاله إلى أسلوب دولي حقيقي لقياس كفاية رأس المال.